جامعـــــــــــة القاهـــــرة
كلية التخطيط الإقليمى و العمرانى
قســـــم التصـــــميم العمـــرانى

سياسات التعامل مع النطاقات الشاطئية النـهرية

(حالة الدراسة: نطاقات نهر النيل بالقاهرة)

رسالة دكتوراه مقدمـــة من

المهندس / احمد نبية عبد الفتاح المنشاوى

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فى فلسفة التخطيط الإقليمى و العمرانى تخصص تصميم عمرانى.

تحت إشراف

أ.د/سامح عبد الله العلايلى

د/حسن بهجت

الجيزة،جمهورية مصر العربية

٢٠١٢

Urban River Waterfront policies
"Case study of the River Nile in Cairo"

Supplements of thesis by
Eng. Ahmed Nabieh El Menshawy

Thesis Submitted for the
degree of doctorate of Philosophy in Urban and Regional Planning

Supervised by
Prof. Dr. Sameh Abd-alla ALalilee
Dr. Hassan Bahgat

Faculty of Urban and Regional Planning
Department of Urban Design
Cairo University
Giza - Egypt
2012

إهداء

إلى أبي الحبيب.

إلى أمي الحبيبة.

إهداء خاص لزوجتى الحبيبة لجهدها معى.

إهداء لأولادى الأحباء.....

شكر خاص إلى كل من ساعدني....

شكرا جزيلا

مقدمة :-

ضفاف الأنهار هي مهد للحضارات ، وبداية الكثير من المستقرات البشرية و المناطق الشاطئية النهرية هي أول المناطق التي بنيت عليها المدن ، وتم استغلال الأنهار بداية في الاحتياجات الأساسية من مياة شرب وري ، ثم تطور الأمر ليصبح مسار النهر هو مسار الحركة الرئيسي الرابط بين المدن على ضفافه ، وتطورت الملاحة النهرية ووسائل النقل النهري ومن هنا نبع أهمية دراسة المناطق الشاطئية وخاصة النهرية منها .

وتلعب الواجهات المائية دورا حيويا و فاعلا في التشكيل البصري للمدن المطلة على البحار أو تلك المطلة على الأنهار كما تتأثر هذة الواجهات بمجموعة من المؤثرات و التي تساهم بدور فعال في تشكيل و تكوين الخصائص التشكيلية لها.

فالبيئة الطبيعية تؤثر بشكل و أضح على تشكيل وتكوين المناطق الشاطئية ، حيث تؤثر في أولى مظاهر تكوينها من خلال تشكيل الحواف المائية سواء للواجهات النهرية أو البحرية هذا بخلاف المؤثرات الأخرى العديدة لها، كذلك تأثير المجتمع ببيئته البشرية وما تمثله من أبعاد اجتماعية وثقافية إلي جانب ما تشكله هذه البيئة من بعد حضاري وتراثي، كل ذلك له انعكاساته بشكل مباشر أو غير مباشر على تكوين وتشكيل المناطق النهرية لهذه المجتمعات، كذلك تأثير كل ذلك على الأنشطة والاستعمالات المختلفة لهذه المناطق المائية ملبية احتياجات المستعملين الترفيهية والثقافية.

وتعتبر النطاقات الشاطئية من أكثر المواقع ومناطق المدينة وضوحاً وإدراكاً، لذلك تعتبر تنمية وتطوير النطاقات الشاطئية عنصر حاسم ومؤثر في تنمية المدينة وكذلك على كفاءة ونوعية تشكيلها العمراني.

وبالتأكيد نهر النيل يشكل أحدى المحددات أو الفراغات العمرانية المؤثرة في تشكيل المدينة وبالتالي كان هناك الحاجة لدراسة إمكانيات معالجة سلبيات التعامل مع النطاقات الشاطئية النهرية من أجل التنمية الواعية .

المشكلة البحثية:-

– أن النيل وما يمثلة من أهمية كبيرة لمصر فهو وأهب الحياة لمصر ، و على ضفافه نشأت الحضارة المصرية بداية من عصر الفراعنة ، حيث عمل الإنسان آنذاك على الأستفادة من معطيات البيئة النيلية كمصدر للمياة و الغذاء و التحصن به ، طلبا للأمن و الحماية من الأعداء ولقد تدخل النيل بسطوة فيضانة منذ زمن قديم في تشكيل الحيز العمراني على جوانبة حيث دفع العمران إلى اعتلاء المناطق المرتفعة و الهضبة وأحيانا إلى حواف الوادي تحسبا ، للفيضان وأخطاره ، ولقد ظل المصري القديم وعمارتة على وفائهما للنيل العظيم فكانت الكتل المعمارية وأحجامها و خاماتها و محيطها النباتي

الأخضر مؤكدة دائما لتلك الصلة والوحدة بين البيئة الأم و البيئة المشكلة و النابتة منها ، و التي حافظت للنيل جلاله ونسجت من فنها المعماري نسيج العضوية المحلية ، وكان للنيل وحتى عهد قريب ذلك التأثير القوى على العمارة على ضفتية .

– وكان لابد من الوقوف على تعريف محدد للنطاقات الشاطئية فتم تحديدها بذلك المكان الذى يستطيع المعماريين والمخططين أن يشكلوا ويصنعوا صورة بصرية خيالية ومعاصرة للمدينة. [١]

– خلال الخمسين السنة الماضية تعرض نهر النيل ونطاقاته الشاطئية لتعديات صارخة شملت المستويات المختلفة لبيئة النهر (مجرى النهر – مسطح النهر – الأراضى و النطاقات المجاورة للنهر) فاختنق مجرى النهر وتلوثت مياهه و انتشرت على سطحه المراكب و السفن السياحية و الفنادق العائمة و الثابتة و العائمات الخاصة و المراسى الخاصة داخل النهر ، و اكتظ مسطاح النيل و أراضى طرح النهر بالكازينوهات و النوادى الخاصة بالنقابات و الجمعيات ومبانى الشرطة و المشاتل و التى شكلت حدا فاصلا بين النيل ونطاقاتة الشاطئية و اغتالت حق الجمهور فى الاستمتاع بالنهر ، ولم يعد يرى النيل فى مناطق كثيرة .

– اما حركة العمران على النطاقات النهرية فكانت اكثر اعتداءا فصارت بسرعة كبيرة وبدون وعى او مخطط شامل ، فبعد ان كانت الكتل المعمارية بخط سمائها و أحجامها و خاماتها ومحيطها النباتى الأخضر مؤكدة دائما لتلك الصلة و تلك الوحدة بين البيئة الأم و البيئة المشكلة النابتة منها ، إلا أن ذلك التناغم و التناسق العضوي قد شابة في الآونة الأخيرة العديد من سلبيات تطبيقات تكنولوجيا البناء غير الحكيمة و التي طغت بوجهها في أحيان كثيرة على جلال النيل.

– نتيجة لتغيرات استعمالات الأراضي على ضفاف نهر النيل وإنشاء الكباري و تطور محاور الحركة الموازية له ، وكذلك الربط بين ضفتيه الشرقية و الغربية ساهم ذلك في سرعة التنمية العمرانية على ضفاف النهر، مما أدى إلى ظهور الخلل الواضح و المتناقضات المتباينة في مجموعة العمران القائم على ضفتية عندما اغتيلت جزيرتي الزمالك و الروضة وأنقطع هذا الامتداد البصري لبانوراما النيل ، فأقيمت مباني عرفت بالزمالك كاستراحة لهواة الصيد الطيور المهاجرة ، ثم حلت مكانها القصور و الفيلات وزادت كثافة البناء وقلت الفراغات العمرانية و أختفت الحدائق ، وما حدث على الجزيرتين حدث على كامل ضفاف نهر النيل فزحفت المبانى نحو الشاطى وفى بعض الأماكن تم البناء على حدود المياه مباشرة و ازدحم مرور السيارات على الكورنيش و أختفت الساحات العمرانية و الفراغات العامة و مناطق التنزه و أنحصر الكورنيش و المناطق الخاصة بالمشاة في رصيف لا يتجاوز عرضة في بعض المناطق عن مترين و ارتفعت الأبراج و المباني السكنية و الفنادق و المكاتب و المراكز التجارية وفى مناطق كثيرة تم البناء على قطع الأراضي بكامل مساحاتها و البناء على واجهات قطع الأراضي بالكامل فتكونت حوائط خرسانية حول نهر النيل .

[١] Marshall, Richard, " Waterfront in post –industrial." ٢٠٠١, P٥٤.

–بالإضافة لعدم وجود محاور اتصال عمرانية وبصرية تربط وسط المدينة وقلب النطاقات الشاطئية بنهر النيل ،وأهملت متطلبات واحتياجات الجمهور فبدى نهر النيل وكأنه شريط ضئيل متواضع القيمة إضافة للتعدي السافر في التعامل مع اللون الأخضر ،مؤكد مدى التلوث البصري الذي تعانية البيئة وفنها المعماري على ضفتي نهر النيل ،ومن هنا كان لابد من النظر لمراجعة النفس وإعادة دراسة السلوكيات العمرانية في التعامل مع هذا الشريان الحيوي وواجهاته المائية بما يحفظ له قيمتة البيئية و الحضرية ، ولا يأتى هذا التصحيح فى صورة إقامة بعض المنشآت والمتنزهات التى تفترض إنها إضافة جمالية ، وهى فى الحقيقة صورة ارتجالية عشوائية لا تخضع لمنهاج علمى متكامل والدراسة المطلوبة للتعامل مع نهر النيل كمنظومة متكاملة.

– قصور قوانين البناء و التشريعات العمرانية التى تحكم عمران النطاقات الشاطئية لنهر النيل و التى لاتفرق فى الغالب بين النهر و نطاقاته الشاطئية كبيئة ذات طبيعة خاصة يجب التعامل معها باسلوب ومنهجية مختلفة وبين البناء و العمران فى أى منطقة أخرى و عدم وجود استراتيجية خاصة بالتنمية العمرانية بحيث تحقق الاستفادة القصوى من نهر النيل اقتصاديا وعمرانيا وبيئا مناخيا واجتماعيا.

ويمكن تلخيص المشكلة البحثية فى التالى :-

تعرض نهر النيل ونطاقاتة الشاطئية لتعديات صارخة شملت المستويات المختلفة لبيئة النهر (مجرى النهر – مسطح النهر – الأراضى و النطاقات المجاورة للنهر) فى غياب قوانين البناء و التشريعات فاختنق مجرى النهر وتلوثت مياهه و انتشرت على سطحه المراكب و السفن السياحية و الفنادق العائمة و المراسى الخاصة داخل النهر ، و اكتظ مسطاح النيل و أراضى طرح النهر بالكازينوهات و النوادى الخاصة بالنقابات و الجمعيات والمشاتل التى شكلت حدا فاصلا بين النيل ونطاقاتة الشاطئية و اغتالت حق الجمهور فى الاستمتاع بالنهر ، ولم يعد يرى النيل فى مناطق كثيرة ويمكن ايجاز المشاكل التى تقابل نهر النيل ونطاقاته فى النقاط التالية.

- التآثير السلبى لعمران النطاقات النهرية على بانوراما نهر النيل .
- البناء بارتفاعات مبالغ فيها (ابراج سكنية – فنادق – مراكز تجارية .....).
- اختفاء مناطق المشاه و المتنزهات و الحدائق على الكورنيش.
- التعدى على حرم النيل و مسطحاته .
- ضعف و قلة محاور الأتصال العمرانية و البصرية التى تربط وسط المدينة بنهر النيل.
- هشاشة القوانين التى تحكم عمران النطاقات النهرية مما اضر بالتشكيل و التصميم العمرانى لتلك النطاقات .
- تشتت المسئولية الادارية والتنفيذية ، نتيجة تبعية المنطقة لادارة مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة من جهة ، ولوزارات الرى والسياحة والصناعة والزراعة والاسكان والنقل من جهة اخرى
- تعدد الجهات المسئولة عن اصدار تراخيص البناء و استغلال مسطحات النيل (وزارة الزراعة– وزارة الرى – المحافظة – مجالس الأحياء – لجنة حماية النيل – شرطة المسطحات) تسبب ذلك فى فوضى عمرانية للنطاقات النهرية .
- لايوجد تصور عام أو مخطط شامل لعمران النطاقات الشاطئية لنهر النيل .

فرضية البحث :-

تعانى النطاقات النهرية لنهر النيل من مشاكل كثيرة ومتعددة تهدد البيئة الطبيعية و العمرانية لنهر النيل و تجمعاته العمرانية ، ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ذلك هو التعامل مع النطاقات النهرية على انها تلك الواجهات النهرية المطلة على النيل فقط ،واهمال قلب وعمق النطاقات النهرية ،علاوة على انه لاتوجد رؤية أو منهجية واضحة للتعامل مع عمران نهر النيل ونطاقاته النهرية ، وتشهد على ذلك المنظومة العمرانية الحالية لتلك النطاقات ، فهى تجسيد لضعف وفشل القوانين البناء و التشريعات العمرانية ،وهناك تساؤلات كثيرة هى التى ستشكل محتويات البحث ،وجاءت ثلاثة أسئلة هامة ضمن هذه التساؤلات لتحدد فرضية البحث **ويحاول البحث أثبات صحة هذه الفرضية من عدمه من خلال الإجابة على هذه التساؤلات وهى :-**

ماهى عمق النطاقات النهرية ؟
هل من الأفضل تنمية النطاقات النهرية طوليا أم عرضيا أم الاثنين معا ؟
هل تأثير نهر النيل ينحصر فقط فى الواجهة النهرية و المبانى المطلة على النهر أم أنه يمتد إلى قلب النطاقات الشاطئية النهرية و التجمعات العمرانية المحيطة ؟

لذلك يطرح البحث عدة فروض بحثية و يحاول اختبار تلك الفروض للتحقق من صحتها من عدمه وهى :-

الفرضية الأساسية:-

- يوجد قصور فى فهم وإدراك تعريف النطاقات الشاطئية ويتم التعامل مع النطاقات الشاطئية النهرية على انها تلك الواجهات النهرية المطلة على النيل فقط ،واهمال قلب وعمق النطاقات الشاطئية النهرية .

الفرضية الثانوية:-

إن عدم وجود استراتيجية عمرانية شاملة للنطاقات الشاطئية لنهر النيل والتي تحكم وتحدد أعمال التنمية العمرانيـة داخـل النطاقـات النهريـة اثـر بالسـلب وأضـر بقيمـة نهـر النيـل وانحصـرت علاقتـه بالنطاقـات الشاطئية فقط بالمباني التي تطل علية مباشرة.

أهداف البحث :-

ان التطوير و التنمية هدف قومى ويجب ألا تتم إلا بمخطط ووفق دراسات متخصصة ،فالتخطيط هو حلقة الوصل بين المعرفة و التطبيق،وتزداد أهميتة إذا ما ارتبط بنهر النيل وعمران نطاقاتة الشاطئية لنهر النيل ،حيث المخاطر الكثيرة التى تهدده.

ويهدف الباحث إلى الوقوف على سلبيات واوجه القصور فى التعامل مع النطاقات الشاطئية النهرية ووضع سياسات ذات منهجية علمية تسهم فى عمليات التنمية العمرانية وتراعى الحفاظ البيئى و الاتزان الطبيعى مع مراعاة الخصائص الطبيعيةالمميزة لنهر النيل من خلال دراسة مايلى:

١- دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على النطاقات الشاطئية من العوامل الطبيعية و اقتصادية و عمرانية مع دراسة نطاق وتأثير كل عامل.

٢- طرح إشكالية ارتباط قوانين المباني و التشريعات العمرانية بالعوامل الطبيعية و المناخية والاقتصادية وأثر تلك القوانين على النطاقات الشاطئية وعمليات التنمية بها.

٣- تحليل ودراسة التطور التاريخي للبناء و العمران على نهر النيل وللجزر النهرية في منطقة الدراسة ،وكذلك الصفات المميزة للعمران في كل فترة من الفترات ،ومدى تأثيرها على التشكيل العمراني و البصري لنهر النيل .

٤- التعرف على مظاهر التلوث البصري لنهر النيل مع تحليل تلك المظاهر وتصنيفها من خلال أهميتها النسبية النابعة من وزنها النسبي الناتج عن قوة ظهورها وتكرار مشاهدتها من مواضع مختلفة بضفتي النيل.

٥- أهمية دراسة معابر الحركة الناقلة من قلب المدينة نحو النهر وضرورة الفصل دائما بين حركتي المرور و المشاة عبر تلك المحاور .

٦- محاولة الوصول لرؤية تنموية لتنمية المواقع في نطاقات الأنهار وذلك من خلال التعرف على الأمكانات و المحددات و المشاكل الخاصة بالأنهار وإدراك العلاقة التبادلية بين الأنهار و المحتوى العمراني .

٧- دراسة بعض التجارب العالمية للتنمية العمرانية على ضفاف أنهار بعض الدول المتقدمة و الشواطى النهرية بها لتطبيق بعض من هذة الأنساق التنموية حول نهر النيل ومقارنة بين هذه التجارب ونهر النيل للخروج بضوابط حاكمة وملزمة تحكم التنمية لهذه النطاقات الشاطئية .

٨- تقييم الدراسات المحلية السابقة و الوقوف على عناصر القوة والضعف بها للاستفادة من هذا النقد في التطوير المستقبلي للمشاريع المحلية .

٩ – إعادة استغلال الواجهة النهرية بما يتناسب مع متغيرات عملية التنمية وتحديدا في سياسات استعمالات الأراضي للنطاقات الشاطئية النهرية.

١٠- محاولة لخلق متنفس ذو طابع عمراني متميز للمدن ملبية احتياجات المستعملين الترفيهية والثقافية و الاجتماعية في نطاق تحقيق التناسق العمراني البيئي .

١١- محاولة الاستفادة من الموروث الثقافي والخلفية التاريخية للمسطح المائي والمدينة التي تعانقة، وكذلك الأحداث الهامة والعناصر المميزة، مع تحقيق أقصى درجات الانتفاع من هذه العناصر لصياغة منظومة تنموية للنطاقات الشاطئية ذات طابع عمراني مميز.

١٢ – وضع ضوابط و مجموعة من الأسس القابلة للتطبيق يتم بناء عليها تقييم المشاريع القائمة أو الاستفادة منها كأسس تصميمية للمناطق الشاطئية وضفاف الأنهار واضعين في الاعتبار اختلاف الموقع و الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة وكذلك اختلاف العادات والتقاليد.

١٣ – تقييم أداء التشكيل العمراني القائم، وذلك من خلال الفهم الواعي للتطور التاريخي لمجموعة الدراسات الخاصة بالتشريعات و القوانين و المفاهيم الاقتصادية و العمرانية ،ومن ثم وضع مجموعة من التوصيات تساعد على تحسين ورفع كفاءة أداء الفراغ العمراني لنهر النيل.

١٤- تنظيم وترتيب الصورة البصرية و المتتابعات الفراغية .

١٥- استجلاء نظر و اهتمام المسئولين وصانعى القرارات باهمية النطاقات النهرية وضرورة وجود رؤية و منهجية واضحة فى التعامل مع تلك النطاقات ،وأن يتم صياغة القوانين والتشريعات البنائية استنادا على تلك الرؤية ،باعتبار أن النطاقات النهرية هى مناطق متميزة و متفردة ،و لايجب

تطبيق القوانين البنائية العامة عليها ،وان مشروعات و مخططات تنمية تلك النطاقات يجب ان تكون من اهم برامج وسياسات الحكومة .

المستفدين من البحث :-

ان الاهتمام بنهر النيل ومنظومتة العمرانية وتعدد وتنوع الدراسات التى تهتم بشئون نهر النيل ، بداية من فراغ النهر حتى قلب النطاقات الشاطئية النهرية ،تهدف كلها إلى الحفاظ على نهر النيل ،وتعظيم استغلال امكانياته و الاستفادة منها فى كافة المجالات (سياحيا – اقتصاديا –عمرانيا) ،ولا يمكن إغفال قيمة نهر النيل ، أو إغفال دوره المحورى فى تخطيط وتنمية النطاقات الشاطئية ، وهناك جهات كثيرة سوف تستفيد من البحث وهى :-

١. التجمعات العمرانية و النطاقات الشاطئية وسكان تلك المناطق.
٢. محافظتى القاهرة و الجيزة وكافة المدن المطلة على نهر النيل .
٣. المجالس المحلية للأحياء الواقعة فى نطاق نهر النيل .
٤. الهيئات و المؤسسات وجمعيات حماية النيل .
٥. هيئة التخطيط العمرانى وكافة الهيئات و المؤسسات المسئولة عن وضع المخططات القومية و الشاملة و التفصلية التى تخص عمران نهر النيل .
٦. القطاع الخاص و المستثمرين لأراضى و مشروعات تقع ضمن نطاق نهر النيل .
٧. الوزرات المختلفة مثل : الزراعة ،الرى ، جهاز شئون البيئة ، الأستثمار ، الأسكان.

منهج البحث :-

يحدد البحث مجموعة من الفرضيات حيث تمثل المناطق الشاطئية للأنهار محتويات طبيعية متميزة وتنمية المواقع في نطاقاتها ينبغي أن يدعم هذا التميز في إطار ضوابط وأسس بيئية وعمرانية وبصرية وذلك من خلال التعرف على الأمكانات و المحددات و المشاكل الخاصة بالأنهار وإدراك العلاقة التبادلية بين الأنهار و المحتوى العمراني و التحقق من هذه العلاقة
من خلال العمل الميداني.

ينقسم البحث إلى جزئين رئيسين :الجزء النظرى و الجزء العملي لمحاولة الوصول إلى الهدف من الدراسة وتحقيق غاية البحث و التعامل مع المشكلة البحثية المطروحة ،بداية من عرض المشكلة وتحليل الجوانب المختلفة للمشكلة ومظاهر المشكلة، في محاولة لتغطية مختلف المدخلات التي تتعلق بعناصر الدراسة المختلفة ،وذلك للتوصل إلى أفضل النتائج البحثية ،ويبدأ البحث بالمقدمة و التمهيد للبحث ثم يليها المحاور المختلفة.

وبناء علية سيسلك منهج البحث المحاور التالية :-

المحور الأول: الدراسة النظرية:

الباب الأول النطاقات الشاطئية الحضرية و العوامل المؤثرة عليها.

يتناول هذا ويسعى هذا الباب إلى فهم ودراسة النطاقات الشاطئية والوقوف على تعريف محدد لها من خلال النقاط الآتية:-

- ماهية ومفهوم النطاقات الشاطئية الحضرية وخاصة النهرية منها.
- نشأة وظهور النطاقات الشاطئية بصفة عامة.
- التطور التاريخي للنطاقات الشاطئية الحضرية.
- الأنشطة والاستعمالات المرتبطة بالنطاقات النهرية .
- المدن الشهيرة ذات النطاقات النهرية و الملامح المميزة لعمران هذه المدن.
- أثر التطور التكنولوجي خلال القرن العشرين على النطاقات الشاطئية.
- الخصائص و الصفات المميزة للنطاقات الشاطئية الحضرية.
- العوامل التي تؤثر على نجاح النطاقات الشاطئية الحضرية.

الباب الثانى دراسة التجارب و النظريات العالمية

طرح بعض نماذج التنمية النهرية في بعض دول العالم وأيضا تناول الدراسات النظرية و التي تناولت بالدراسة و التحليل المناطق الشاطئية و عمران الواجهات المائية و خاصة النهرية منها حيث يتم الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة و الوقوف على النظرة العالمية لقضية عمران الانهار و المناطق الشاطئية منها على سبيل المثال :-

- دراسة الإستراتيجية العامة لتنمية نهر التيميز.
- منطقة رتشموند على نهر التيميز.
- تجربة تنمية و تطوير نهر السين فى مدينة باريس – فرنسا.
- مشروع تنمية الواجهات المائية لمنطقة روزوارف–مدينة بوسطن– الولايات المتحدة.
- دراسة تنمية واجهة ممفيس النهرية على نهر المسيسبى– الولايات المتحدة.
- مشروع تنمية الواجهات المائية لمدينة بورتلاند و منطقة ريفر بلاس بالولايات المتحدة.
- الدرا سة النظرية التى قامت بها منظمة تنمية الموروث النهرى الامريكى ٢٠٠١.
- الدراسة النظرية التى قام بها " كلير جن " عام ١٩٩٥.
- الدراسة النظرية التى قام بها " ديفيد هوردون" عام ٢٠٠١.
- تنمية الواجهات النهرية على اسس بيئية.
- منظومة المحاور البيئية الخضراء.
- تجربة ولاية فلوريدا.

الباب الثالث التطور التاريخى لنهر النيل

اهتم بدراسة وتحليل أهمية نهر النيل ومايمثلة من قيمة يجب الحفاظ عليها والاستفادة من إيجابياتها كما يهتم بدراسة وتوثيق التطور التاريخي لفراغ تهر النيل في حقبات زمنية مختلفة بداية من فترات ماقبل الأسرات حتى الوضع الراهن حيث يهدف إلى الفهم الكامل لمراحل التطور العمراني حول نهر النيل داخل مدينة القاهرة .

المحور الثانى: الدراسة التطبيقية:

الباب الرابع سياسات تنمية النطاقات الشاطئية لنهر النيل و المناطق المطلة عليه بالقاهرة الكبرى

اهتم بدراسة وتحليل النقاط التلية :-

- النطاقات الشاطئية لنهر النيل داخل اقليم القاهرة الكبرى.
- الوضع الراهن للنطاقات الطولية المتأثرة بالنيل.
- الوضع الراهن للإستعمالات السياحية و الحضارية للنطاقات النهرية للنيل.
- تحليل الوضع الراهن لاستعمالات النطاقات الشاطئية المتأثرة بالنيل.
- الوضع الراهن للطرق والحركة والنقل.
- وضع راهن للتشريعات و التراخيص بضفاف نهر النيل وجهات الاختصاص.
- التلوث البصرى لعمران النطاقات الشاطئية لنهر النيل بالقاهرة الكبرى.
- مهام النطاقات الشاطئية لنهر النيل فى تحقيق إحتياجات القاهرة الكبرى.
- نتائج الاستبيان.
- سياسات التعامل مع النطاقات النهرية لنهر النيل و المناطق المطلة عليه.
- اوجهه القصور و المشكلات الخاصة بالنطاقات النهرية لنهر النيل وكيفية مواجهتها.

من مهام هذا الباب الخروج بمجموعة من السياسات الخاصة بمجال المناطق الشاطئية وضفاف الأنهار وخاصة في مجالات التالية (توصيات خاصة بالتشريعات – نقل ومرور – توصيات بصرية– توصيات بيئية) ومن خلال ذلك يمكن الوصول لضوابط وأسس بيئية وعمرانية وبصرية .

سياسات التعامل مع النطاقات الشاطئية النهرية
(حالة الدراسة نطاقات نهر النيل بالقاهرة)

(هيـكل البـحـث)

المشكلة

تعرض نهر النيل ونطاقاتة الشاطئية لتعديات صارخة شملت المستويات المختلفة لبيئة النهر (مجرى النهر – مسطح النهر – الأراضى و النطاقات المجاورة للنهر) فى غياب قوانين البناء و التشريعات

الهدف

الوقوف على سلبيات واوجه القصور فى التعامل مع النطاقات الشاطئية النهرية ووضع سياسات عامة تسهم فى عمليات التنمية العمرانية وتراعى الحفاظ البيئى و الاتزان الطبيعى

المنهج

(محـــــاور الدراســـــة)

النطاقات الشاطئية الحضرية و العوامل المؤثرة عليها.

طرح بعض نماذج التنمية النهرية في بعض دول العالم.

دراسة وتوثيق التطور التاريخي لفراغ نهر النيل.

سياسات تنمية النطاقات الشاطئية لنهر النيل و المناطق المطلة عليه بالقاهرة الكبرى

ملخص البحث:

تقيم التجربة المصرية للتعامل مع النطاقات الشاطئية النهرية فى ضوء الدراسات و التجارب العالمية و المحلية

قـــــائمـــــة المحتويـــــات

قائمـــــــة المحتويـــــــــات

الموضوع	الصفحة
إهداء	أ
قائمة المحتويات	ب
قائمة الأشكال	ش
قائمة الجداول	ط
المقدمة	ظ
المشكلة البحثية	ظ
فرضية البحث	ف
اهداف البحث.....	ق
منهجية البحث	ل
ملخص البحث	ه
الجزء الأول: الدراسة النظرية	
الدراسة النظرية	١
الباب الأول : النطاقات الشاطئية الحضرية و العوامل المؤثرة عليها	٢
المقدمة	٦
١-١ تعريف وصفات النطاقات الشاطئية الحضرية	٨
(١-١-١) تعريف النطاقات الشاطئية.....	١٠
(١-١-٢) دور النطاقات الشاطئية فى المدن.....	١٢
(١-١-٣) الصفات المميزة للنطاقات الشاطئية الحضرية.....	١٤
(١-١-٤) الطابع البصري للنطاقات الشاطئية.....	١٧
١-٢ التطورالتاريخى النطاقات النهرية الحضرية.....	١٨
(١-٢-١) تحول الموانيء النهرية إلى مناطق مهجورة.....	١٩
(١-٢-٢) هجرة المناطق الصناعية للنطاقات الشاطئية.....	٢٠
(١-٢-٣) تلوث الواجهات المائية.....	٢١
(١-٢-٤) التوسع فى إنشاء شبكة الطرق السريعة.....	٢٢
(١-٢-٥) انتشار السكك الحديدية وتأثيرها علي النطاقات الشاطئية.....	٢٢
(١-٢-٦) التطور التاريخى لحركة إعادة تطوير النطاقات الشاطئية.....	٢٤
١-٣ التعامل مع الأنهار والنطاقات الشاطئية المطلة عليها.....	٢٥
(١-٣-١) اعتبارات التعامل مع الأنهار والنطاقات الشاطئية.....	٢٥
(١-٣-٢) أسس التعامل مع الأنهار والنطاقات الشاطئية.....	٢٦
(١-٣-٢-١) أسس تتعلق برؤية فراغ الأنهار من الفراغية والطبيعية.....	٢٦
(١-٣-٢-٢)أسس تتعلق بأحقية وجدارة الاستعمالات لفراغات الأنهار	٢٧